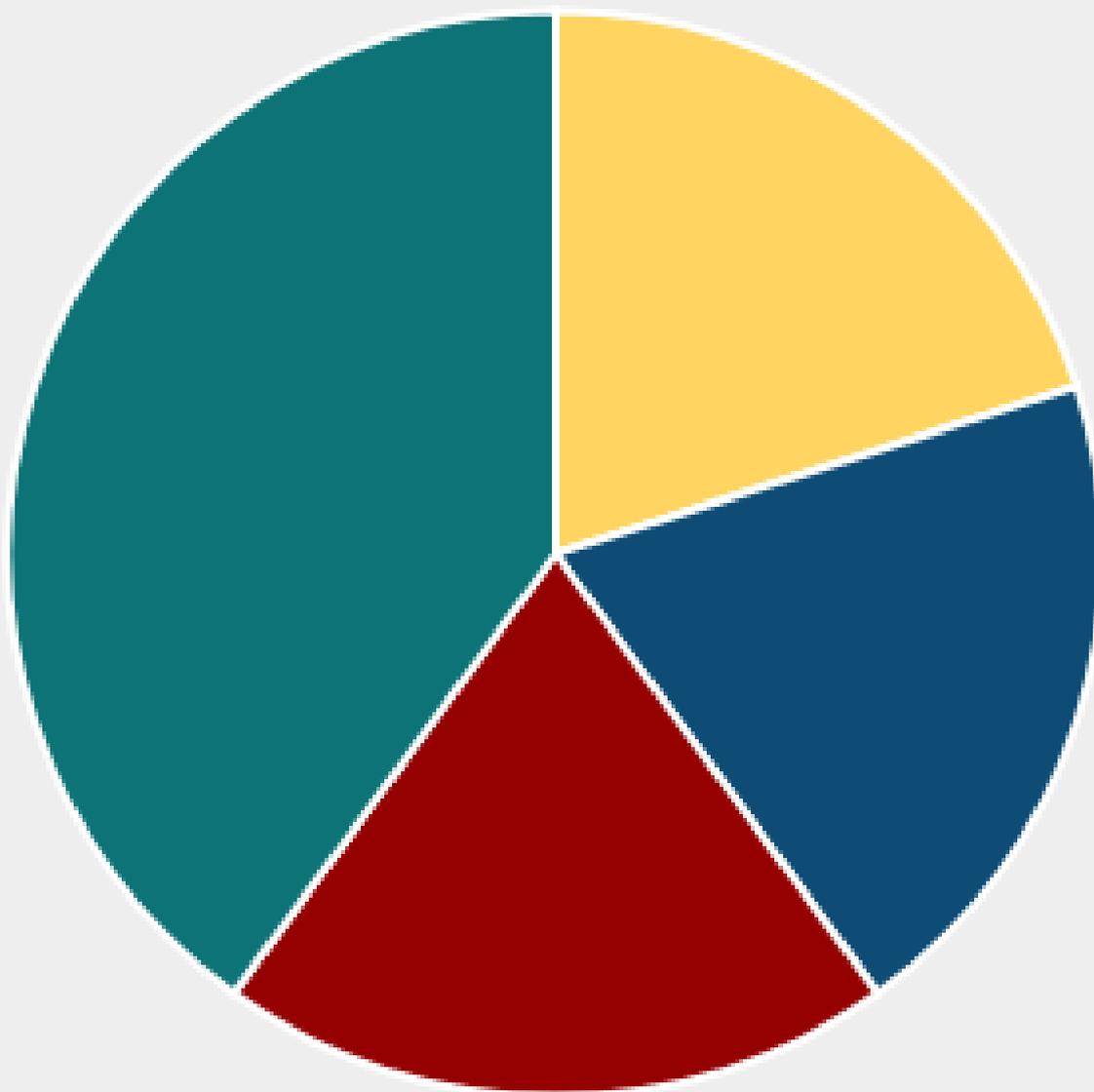


مؤشر

ترجمات





20.0% التفوذ الجيوسياسي

20.0% صفقة رأس الحكمة

20.0% الإمارات

40.0% مصر



أهرام أون لاين: مصر ترحب بفتح ممر المساعدات البحري لغزة

(ترجمات . أهرام أون لاين)

سلط تقرير نشرته صحيفة أهرام أون لاين الضوء على موقف مصر من الممر البحري لإيصال المساعدات لقطاع غزة عبر قبرص.

وقالت الصحيفة إن وزارة الخارجية رحبت بوصول أول سفينة محملة بالمساعدات عبر الممر البحري الجديد إلى قطاع غزة، مؤكدة دعمها لكافة الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة الفلسطينيين.

وقال المتحدث باسم الوزارة أحمد أبو زيد، في بيان، اليوم السبت، إن مصر تقدر وترحب بكل جهد يهدف إلى تخفيف المعاناة الإنسانية عن الفلسطينيين في قطاع غزة.

وفي وقت سابق من يوم السبت، أبحرت سفينة أوبن آرمرز، التي أبحرت من قبرص يوم الثلاثاء وهي تقطر بارجة من مؤسسة خيرية إسبانية تحمل الاسم نفسه، أفرغت 200 طن من المواد الغذائية لسكان غزة المهددين بالمجاعة بعد أكثر من خمسة أشهر من الحصار الإسرائيلي على القطاع الذي مزقته الحرب.

وقالت منظمة وورلد سنترال كيتشن، وهي مؤسسة خيرية أمريكية تعمل مع منظمة أوبن آرمرز، إنها تقوم بتجهيز قارب آخر يحمل إمدادات من الفاصوليا واللحوم المعلبة والدقيق والأرز والتمور في ميناء لارنكا القبرصي، لكنها شددت على الحاجة إلى مزيد من الطرق لإيصال المساعدات إلى غزة.

وأعرب أبو زيد عن تقديره للأطراف الدولية والإقليمية التي لعبت دورًا في تسهيل وصول المساعدات عبر الممر البحري.

وقال إن مصر تمضي قدمًا في الجهود الرامية إلى ضمان إيصال المساعدات العاجلة إلى غزة عبر معبر رفح وعبر الإنزال الجوي للتخفيف من الوضع الإنساني المتدهور في القطاع.

وطالب "إسرائيل" بإزالة العوائق والقيود التي وضعتها لمنع دخول المساعدات عبر المنافذ البرية، داعيًا إلى تشغيل كافة المعابر المتبقية لتسهيل تدفق المزيد من المساعدات.

واتهمت القاهرة تل أبيب مرارًا بتعمد عرقلة توصيل المساعدات إلى غزة من خلال إجراءات التفتيش البطيئة للغاية.

وقال وزير الخارجية سامح شكري، الخميس، إن على "إسرائيل" أن تتحمل مسؤولية الأزمة الإنسانية في غزة من خلال فتح المعابر الستة الخاضعة لسيطرتها للسماح بتدفق المساعدات الكافية إلى القطاع.

وتقوم مصر بتوصيل المساعدات عبر المعابر البرية إلى 2.4 مليون فلسطيني في غزة الذين يتعرضون للقصف والحصار الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر.

وحتى فبراير، قدمت مصر 100 ألف طن من أصل 130 ألف طن من المساعدات الإنسانية التي أرسلت لسكان غزة، وفقًا لرئيس الوزراء مصطفى مدبولي.

وفي الآونة الأخيرة، قامت مصر بعدة عمليات إسقاط جوي للمساعدات الإنسانية على المناطق التي تفتقر إلى

الضروريات بسبب العمليات العسكرية المستمرة.

وحذرت منظمات الإغاثة الدولية من أن الحصار الإسرائيلي على الغذاء والدواء والوقود يتسبب في مجاعة في القطاع.

ووفقا لمسؤول في الأمم المتحدة، فإن ما لا يقل عن 576 ألف شخص في القطاع، أي ربع السكان، على حافة المجاعة.

سي إن إن: حريق يلتهم أستوديو تاريخي وأصلا ثقافيا مهما في مصر

(ترجمات . CNN)

اهتمت صحف ومواقع أجنبية عدة بالحريق الذي اندلع في استوديو الأهرام في محافظة الجيزة والتهم كل محتوياته.

وفي هذا الصدد، قالت شبكة سي إن إن الأمريكية أن حريقا كبيرا اندلع في استوديو الأهرام الشهير الذي يبلغ من العمر 80 عامًا في القاهرة، مما تسبب في أضرار جسيمة وامتد إلى المباني المجاورة صباح يوم السبت.

وقد اندلع الحريق الذي استغرق رجال الإطفاء أكثر من خمس ساعات لإخماده وأدى إلى إخلاء المباني السكنية المجاورة، بعد ساعات فقط من انتهاء تصوير مسلسل رمضاني.

وقد التهمت النيران الاستوديو بما في ذلك الديكورات والخشب والأماكن المخصصة للتصوير والممرات.

وأظهرت مقاطع فيديو متداولة على مواقع إعلامية مصرية، موقع الاستوديو والمباني المحيطة به، متأثرا بالكامل بالحريق.

ولم يُبلغ عن أي وفيات وثقل عديد من الجرحى إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بحسب وسائل الإعلام الرسمية.

وأشارت الشبكة إلى أن مصر هيمنت منذ فترة طويلة على صناعة السينما العربية، وأطلق عليها اسم هوليوود الشرق، حيث أخرجت نجومًا عالميين مثل الممثل الراحل عمر الشريف والمخرج الراحل يوسف شاهين.

وتأسس استوديو الأهرام عام 1944، وكان بمثابة حجر الزاوية في صناعة السينما والتلفزيون - إذ يضم ثلاث مراحل إنتاج، وغرفة عرض، وجناح تحرير عبر حرمه الذي تبلغ مساحته 27000 متر مربع.

وكان للاستوديو دور فعال في إنتاج عدد لا يحصى من الأفلام والمسلسلات التليفزيونية المصرية، مما جعله بمثابة أصل ثقافي مهم.

وبدأت النيابة العامة المصرية تحقيقًا في أسباب الحريق الذي نشب في إحدى أقدم دور الإنتاج السينمائي في العالم العربي، حسبما أفادت وسائل إعلام رسمية.

وقام رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي ووزيرة الثقافة نيفين الكيلاني بزيارة الموقع لتفقد الخسائر وتأثيرها على المنطقة المحيطة.

وأعلن مدبولي أن كل أسرة متأثرة بالحريق في المباني المجاورة ستحصل على 15 ألف جنيه مصري (حوالي 300 دولار) للمساعدة في استئجار الشقق لحين إصلاح شققها، حسبما ذكرت الهيئة العامة للاستعلامات يوم السبت.

تايمز أوف إسرائيل: مسؤولون مصريون يقولون إن من المقرر استئناف المحادثات بشأن صفقة الرهائن والهدنة الأحد في الدوحة

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

اهتمت صحيفة تايمز أوف إسرائيل بتصريحات مسؤولين مصريين بشأن استئناف المحادثات حول صفقة لتبادل الأسرى والهدنة في قطر اليوم الأحد.

ونقلت الصحيفة العبرية عن مسؤولين مصريين قولهم إن من المتوقع أن تستأنف المحادثات المتوقفة الرامية إلى ضمان وقف مؤقت لإطلاق النار و صفقة الرهائن الأحد في قطر.

ويقول المسؤولون المصريون إنه من المتوقع أن تستأنف المحادثات بعد ظهر الأحد، على الرغم من احتمال تأجيلها إلى يوم الاثنين.

وستكون المحادثات هي المرة الأولى التي ينضم فيها مسؤولون إسرائيليون وقادة حماس إلى المفاوضات غير المباشرة منذ بداية شهر رمضان المبارك.

وكان الوسطاء يأملون في التوصل إلى هدنة مدتها ستة أسابيع قبل بدء شهر رمضان في وقت سابق من هذا الأسبوع، لكن حماس رفضت أي اتفاق لن يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة، وهو مطلب رفضته "إسرائيل".

ولكن في الأيام الأخيرة، اتخذ الجانبان خطوات تهدف إلى إعادة المحادثات، التي لم تنقطع بالكامل، إلى مسارها. وقدمت حماس للوسطاء اقتراحًا جديدًا لخطة من ثلاث مراحل من شأنها إنهاء القتال، وفقًا لمسؤولين مصريين، أحدهما مشارك في المحادثات والثاني مطلع عليها.

وتحدث المسؤولون شريطة عدم الكشف عن هوياتهم لأنهم غير مخولين بالكشف عن محتويات المناقشات الحساسة.

المرحلة الأولى ستكون وقف إطلاق نار مؤقت لمدة ستة أسابيع يتضمن إطلاق سراح 35 رهينة - نساء ومرضى وكبار السن - محتجزين في غزة مقابل 350 سجينًا فلسطينيًا في السجون الإسرائيلية.

كما ستطلق حماس سراح ما لا يقل عن خمس مجندات مقابل 50 سجينًا، بما في ذلك بعض الذين يقضون

أحكاماً طويلة مقابل كل جندي.

ويقول المسؤولون إن القوات الإسرائيلية ستسحب من طريقتين رئيسيين في غزة وتسمح للفلسطينيين النازحين بالعودة إلى شمال غزة وتسمح بالتدفق الحر للمساعدات إلى المنطقة.

ويقول المسؤولون إنه في المرحلة الثانية، سيعلن الجانبان وقفاً دائماً لإطلاق النار وستطلق حماس سراح الرهائن الأحياء المتبقين مقابل المزيد من السجناء.

ويقول المسؤولون إنه في المرحلة الثالثة، ستسلم حماس الجثث التي تحتجزها مقابل قيام "إسرائيل" برفع الحصار عن غزة والسماح ببدء إعادة الإعمار.

وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الجمعة إن الاقتراح غير واقعي، لكنه وافق على إرسال مفاوضين إلى قطر لإجراء المزيد من المحادثات. وتستبعد إسرائيل بشدة التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتصر على أنها ستستأنف هدفها المعلن المتمثل في تدمير حماس بمجرد تنفيذ أي اتفاق هدنة للرهائن.

قبرص ميل: الرئيس القبرصي يتوجه إلى مصر لحضور قمة دولية في القاهرة

(ترجمات . قبرص ميل)

اهتمت صحيفة قبرص ميل بالزيارة التي من المقرر أن يقوم بها الرئيس القبرصي إلى مصر يوم الأحد إلى جانب عدد من قادة الاتحاد الأوروبي.

وقالت الصحيفة القبرصية إن من المقرر أن يزور الرئيس نيكوس خريستودوليدس مصر الأحد للمشاركة في قمة دولية.

وسيحضر القمة رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، ورئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني، ورئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو، والمستشار النمساوي كارل نيهامر، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

ومن المقرر أن يجري تدشين الشراكة الاستراتيجية والشاملة للاتحاد الأوروبي مع مصر في القمة، مع إعلان مشترك توقعه فون دير لاين والسيسي.

وتتعلق الشراكة بما مجموعه ستة ركائز تتعلق بالعلاقات السياسية، والاستقرار الاقتصادي، والتجارة والاستثمار، والهجرة والتنقل، والأمن والديموغرافيا، ورأس المال البشري.

وبالإضافة إلى القمة، سيعقد خريستودوليدس اجتماعاً ثنائياً مع السيسي قبل اجتماع مشترك مع رؤساء الحكومات السبعة ومحادثات أخرى بين وفود الدول المشاركة.

وفي المساء، سيقدم السيسي مأدبة عشاء على شرف الزعماء الأوروبيين الستة.

وقالت الحكومة القبرصية إن دعوة قبرص لحضور القمة تسلط الضوء على الدور الجيوستراتيجي لقبرص في المنطقة، باعتبارها أقرب دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضاً كدولة عضو تحافظ على علاقات ممتازة مع جميع الدول المجاورة.

ميدل إيست مونيتور: مصريون ينظمون وقفة تضامنية عند معبر رفح الحدودي

(ترجمات . ميدل إيست مونيتور)

سلط تقرير نشره موقع ميدل إيست مونيتور الضوء على تنظيم مصريين وقفة تضامنية مع الفلسطينيين عند معبر رفح الحدودي.

وقال الموقع البريطاني إن متطوعين من التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي المصري نظموا يوم الجمعة وقفة احتجاجية عند معبر رفح الحدودي مع مصر تضامناً مع الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر.

وذكرت ذلك قناة القاهرة الإخبارية وسط تحذيرات رئاسية مصرية من عرقلة دخول المساعدات إلى القطاع الذي يعاني من حرب إبادة مدمرة تشنها إسرائيل منذ 7 أكتوبر.

وبحسب القناة المصرية: «نظم متطوعون من التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي وقفة احتجاجية تضامنية مع الشعب الفلسطيني أمام معبر رفح».

وأكد المصريون المتضامنون على المعبر: «رفضهم للعدوان الغاشم على شعب فلسطين، وتصميمهم على مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية».

وبثت القناة نفسها لقطات تظهر تجمع عدد كبير من المتطوعين المصريين بالقرب من معبر رفح وهم يرددون شعارات.

وأعرب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الجمعة، عن أمله في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة خلال «الأيام القليلة المقبلة».

وتقود مصر وقطر والولايات المتحدة جهود الوساطة لوقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، حيث نجحت الجهود في التوصل إلى هدنة لمدة أسبوع في ديسمبر الماضي.

وأضاف السيسي: «نسعى أيضاً إلى إدخال أكبر قدر من المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة». وحذر من: «خطورة منع دخول المساعدات إلى غزة واستخدام الغذاء كسلاح ضد المدنيين الأبرياء في القطاع. ويحتاج سكان قطاع غزة إلى آلاف الأطنان من المساعدات يوميا لتلبية احتياجات غزة».

وقال إن «جهود مصر الحثيثة للتوصل إلى هدنة في غزة لجلب أكبر قدر ممكن من المساعدات الإنسانية، والحد من تأثير المجاعة على سكان قطاع غزة، والسماح للفلسطينيين في وسط وجنوب قطاع غزة بالوصول إلى العودة نحو الشمال».

بلومبرج: ما الذي تحصل عليه الإمارات مقابل استثمارها 35 مليار دولار في مصر؟

(ترجمات . بلومبيرغ)

استعرض تقرير نشرته وكالة بلومبرج أعدته ميريت مجدي مكاسب دولة الإمارات العربية المتحدة من صفقتها مع مصر بقيمة 35 مليار لتطوير منطقة رأس الحكمة.

تسرد الوكالة في مطلع تقريرها أنه وذات يوم شتوي صافٍ في وقت سابق من هذا العام، رأى سكان رأس الحكمة المحليين طائرة نحل في سماء مدينتهم وقيل لهم أن كبار المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة أبدوا اهتمامًا خاصًا بواحدة من آخر المناطق البرية العظيمة على ساحل البحر المتوسط.

وبعد أسابيع، في 23 فبراير، وقف رئيس الوزراء المصري ووزير الاستثمار الإماراتي أمام كاميرات التلفزيون عند توقيع صفقة بقيمة 35 مليار دولار تتضمن تحويل الموقع نفسه إلى الحدث الكبير التالي في السياحة العالمية. ومن المرجح أن هذا الاستثمار، الذي وُصف بأنه أكبر استثمار أجنبي في تاريخ مصر، قد أنقذ الاقتصاد المدمر وربما جنب الشرق الأوسط حدوث أزمة كبيرة أخرى.

بناء النفوذ وتشكيل الأحداث

وتوضح الوكالة أن مداولات الإمارات العربية المتحدة قبل اتخاذ قرار الاستثمار - كما نقلها أكثر من عشرة دبلوماسيين ومسؤولين وغيرهم من المطلعين - تظهر كيف تستخدم القوة الخليجية ثروتها الطائلة لجنبي الأموال أثناء بناء نفوذها السياسي. ومن خلال تخصيص مبلغ يعادل 7% من ناتجها المحلي الإجمالي، تظهر دولة الإمارات العربية المتحدة مزيجًا من القوة المالية والأهداف الجيوستراتيجية التي تظهر الدفع نحو القيام بدور رئيس في تشكيل الأحداث في المنطقة وخارجها.

ويجب أن يُنظر إلى الاستثمار أيضًا على أنه إشارة نوايا في وقت تتنافس فيه أبو ظبي على النفوذ مع القوى الخليجية، المملكة العربية السعودية وقطر، مع تراجع نفوذ الولايات المتحدة مع احتدام الحرب بين إسرائيل وحماس مما يمثل تحديات جديدة في جزء من العالم الرئيس لإنتاج الطاقة وخطوط الإمداد.

ويناقش المحليين مدى جدوى مناورة الإمارات العربية المتحدة. لكن فيما يخص مصر، القلب النابض للعالم العربي تاريخيًا والدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان حيث يبلغ عدد سكانها نحو 105 ملايين نسمة، كانت الفوائد فورية. وفي غضون أيام من إيداع أبو ظبي الأموال النقدية، خفضت السلطات قيمة الجنيه وانتهت محادثات صندوق النقد الدولي التي استمرت أشهر بصفقة قرض بقيمة 8 مليارات دولار. وقال الرئيس عبد الفتاح السيسي إنه امتنع عن المساس بالعملة حتى ذلك الحين لأسباب «الأمن القومي».

أكبر من أن تفشل

ووفقاً للوكالة، وعلى بعد حوالي 1500 ميل في الخليج العربي، أعطى رئيس الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الضوء الأخضر لتحقيق هدف قصير المدى يتمثل في دعم الدولة التي كانت في قلب انتفاضات عام 2011 التي أطاحت بالأنظمة في جميع أنحاء المنطقة. وبحسب أشخاص مطلعين على القرار طلبوا عدم الكشف عن هويتهم، فقد كانت مصر لابعاً مهماً للغاية بحيث لا يمكن تركها لتفشل.

وقالت ابتسام الكتبي، رئيسة مركز الإمارات للسياسات، وهو مركز أبحاث مقره أبو ظبي إن «تفاقم التحديات الاقتصادية في مصر ليس في مصلحة الإمارات العربية المتحدة». وقالت: «الهدف هو ضمان الاستقرار، وتجنب عودة الجماعات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين التي تزدهر في أوقات الاضطرابات».

وتتجلى هذه الضرورة الأوسع لدعم مصر - وهي أيضاً دولة عبور أساسية للمهاجرين إلى أوروبا - في خطط الاتحاد الأوروبي للحصول على حزمة مساعدات تبلغ قيمتها حوالي 8 مليارات دولار، بما في ذلك في مجال الطاقة والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. ومن المقرر أن تزور رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين القاهرة يوم الأحد.

وتضيف الوكالة أن فكرة تطوير ساحل البحر المتوسط لم تأت من فراغ؛ فقد كان لدى السلطات المصرية خطط طويلة الأمد بشأن رأس الحكمة، على الرغم من أن هذه الخطط ألغيت عندما بدأت محادثات جادة مع الإمارات العربية المتحدة في الصيف الماضي، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

ومع ذلك، فإن توقيت الصفقة وحجمها وسرعة تسليم الأموال فاجأ الأسواق المالية وحتى صندوق النقد الدولي. وقال ثلاثة آخرون إن الصندوق، الذي كان من المتوقع على نطاق واسع أن يكون المورد الأساسي للتمويل الطارئ لمصر، لم يكن على علم بالمناقشات إلا بعد وقت طويل. وطلب الجميع عدم الكشف عن هويتهم أثناء مناقشة مسائل حساسة تجارياً وسياسياً.

استثمار كبير

وتلقت الوكالة إلى أن استثمار أبو ظبي كان هائلاً، حتى بمعايير دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ذلك أن مبلغاً أصغر ربما كان كافياً لإبقاء مصر واقفة على قدميها. وتعادل حقوق تطوير رأس الحكمة البالغة 24 مليار دولار و11 مليار دولار للمشروعات الأخرى إجمالي احتياطات مصر من النقد الأجنبي في فبراير. وفيما يتعلق بمجموعة أبو ظبي القابضة - صندوق الثروة الذي يقود الصفقة - سيمثل المبلغ حوالي 17.5% من إجمالي أصوله الخاضعة للإدارة.

ويُعد سجل مصر في المشاريع العملاقة متقلباً في أحسن الأحوال. وزادت العاصمة الإدارية الجديدة التي بدأت تتشكل في الصحراء شرق القاهرة منذ عام 2015 من مشاكل ديونها. فهي تفتخر بأطول برج في أفريقيا وأكبر مسجد وكنيسة في البلاد، وتكافح من أجل تأمين الاستثمار الأجنبي ولا ترى سوى عدد قليل من الزوار بخلاف أولئك الذين يعملون في وزاراتها الحكومية الجديدة اللامعة. ولم تُمنح العاصمة الجديدة اسماً بعد.

وتستثمر دولة الإمارات العربية المتحدة بالفعل استثماراً كبيراً في مصر، مع تدفق الدعم منذ أن كشف الغزو الروسي لأوكرانيا عن مخاطر طويلة الأمد في اقتصاد مصر المثقل بالديون. وفي سلسلة من الصفقات منذ أوائل عام 2022، أصبحت أبو ظبي القابضة أكبر مساهم في اثنتين من أكبر ثلاث شركات مدرجة في مصر - البنك التجاري الدولي والشركة الشرقية للدخان، صانع السجائر الرئيس في البلاد.

وهي تعمل على نحو وثيق مع المجموعة الثالثة - مجموعة طلعت مصطفى - التي أصبح رئيسها وسيطاً رئيسياً

في كل من صفقة رأس الحكمة وبيع الحصص المملوكة للدولة في بعض الفنادق التاريخية الأكثر شهرة في مصر. وفي حين ضعف اقتصاد البلاد وفقدت العملة ثلثي قيمتها خلال عامين، تضاعفت أسهم طلعت مصطفى ثلاث مرات تقريباً من حيث القيمة الدولارية خلال هذه الفترة. وفي هذا العام وحده، تضاعف سعر سهمها تقريباً بالقرب من شمال شبه الجزيرة، يقوم فريق بناء بالجرافات والشاحنات بتمهيد الطريق لتشييد طريق سريع متعدد المسارات منذ أكثر من عام - وهو جزء من خطط التطوير السابقة التي سوف ترثها شركة أبو ظبي القابضة. وقد تلقت بعض الأسر البدوية، التي تعيش في مجتمعات صغيرة من منازل منخفضة من الطوب ترتبط بطرق متعرجة وغير معبدة في الغالب، شيكات مصرفية كتعويض وتخطط للمضي قدماً.

وكان إعلان أبو ظبي القابضة متفائلاً بشأن إمكانات رأس الحكمة، ويقول الأشخاص المطلعون على تفكير دولة الإمارات العربية المتحدة إن هناك مبرراً اقتصادياً مقنعاً. ولكن مع متوسط سعر الأرض في المنطقة ما بين 100 إلى 120 دولاراً للمتر المربع، لم تكن الصفقة بيعاً بسعر زهيد تماماً.

إمكانات لوجهة عالمية

وأكدت الوكالة أن الخطط عظيمة لرأس الحكمة، التي تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة مانهاتن وتقع على الساحل الممتد غرب الإسكندرية باتجاه ليبيا - وهي امتداد من الرمال الذهبية التي تعد المفضلة منذ فترة طويلة للمصريين الأثرياء الذين يقضون الصيف في الفيلات والمنتجعات والشقق السكنية على الساحل المتوسطي. وتعد أبو ظبي القابضة بمرافق سياحية راقية لتحويل المنطقة المعروفة لدى الغربيين كموقع لبعض المعارك الصحراوية الكبرى في الحرب العالمية الثانية إلى وجهة ذات طابع دولي.

ومن المقرر أن يبدأ العمل في عام 2025، إذ حددت مصر هدفاً يتمثل في جذب 8 ملايين سائح سنوياً - وهو هدف كبير أيضاً، نظراً لأن البلاد بأكملها شهدت 14.9 مليون وافد العام الماضي. ويستشهد البعض بمثال الجونة، وهي مدينة جديدة بنيت على الساحل الشرقي للبحر الأحمر في مصر منذ أكثر من ثلاثة عقود وتستضيف مهرجانات سينمائية وموسيقية ويوجد بها عديد من المقيمين الدائمين.

وقال سميح ساويرس، أحد أفراد إحدى أغنى العائلات في مصر التي بنت مدينة الجونة وطورت أيضاً منتجعات في سويسرا والجبل الأسود والإمارات العربية المتحدة، إن رأس الحكمة «يمكن أن تكون وجهة لمدة عام كامل». وقال في مقابلة: «يمكن تعويض الطقس بالجولف والثقافة والتسوق وتناول الطعام. وبسبب حجمها، يمكنهم تحمل جميع الاستثمارات في مجال الترفيه».

وقال زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء المصري السابق والرئيس السابق لهيئة الاستثمار، إن الصفقة تظهر رغبة الإمارات في «المشاركة في حزمة الإنقاذ الاقتصادي التي وضعها المجتمع الدولي لأسباب جيوسياسية، والحفاظ على استقرار مصر والمنطقة». لكنه أضاف أنها تظهر أيضاً «موقفاً جديداً ينظر إلى العائد من مثل هذه التدخلات الاقتصادية ويحاول التوصل إلى صيغة مربحة للجانبين».

منافسة ناشئة

وتشير الوكالة إلى أنه وبعد اتفاق رأس الحكمة، أحييت المملكة العربية السعودية المحادثات لتطوير شريحة خاصة بها من شاطئ البحر تسمى رأس جميلة، بالقرب من منتجع شرم الشيخ على البحر الأحمر، في صفقة قد تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات.

وهي علامة أخرى على المنافسة الناشئة بين دول الخليج. وفي عهد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، تمضي المملكة العربية السعودية، المغلقة منذ فترة طويلة، قدمّت في مشاريعها العملاقة التي حطمت الأرقام القياسية، وتسعى إلى أن تصبح بديلاً للاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما كانت لديهم أيضاً خلافات عامة حول مستويات إنتاج النفط.

ثم هناك قطر، التي تستفيد استفادة كبيرة من الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال والمتخصصة في استخدام القوة الناعمة من خلال قناة الجزيرة التلفزيونية، وكأس العالم لكرة القدم، واستعدادها للتوسط في المحادثات بين الغرب ودول المنطقة مع الجماعات المسلحة مثل حماس وطلابان. وبعد انتهاء نزاعها الذي دام قرابة عقد من الزمن مع مصر والذي نشأ بسبب دعمها لجماعة الإخوان المسلمين، بدأت الدوحة أيضاً في استكشاف فرص الاستثمار.

وغالباً ما تكون القوى الخليجية على خلاف بشأن السياسة الخارجية. وكانت الإمارات العربية المتحدة هي الأكثر قوة في السنوات الأخيرة، إذ اتخذت الخطوة التاريخية بالاعتراف بإسرائيل ودعم القادة العسكريين المنشقين في ليبيا والسودان، فضلاً عن الحركة الانفصالية في جنوب اليمن. كما استثمرت بكثافة في مشاريع الدولة والبنية التحتية في القرن الأفريقي، حيث تتطلع إلى تعزيز نفوذها حول البحر الأحمر، وهو ممر تجاري حيوي يتعرض الآن للخطر بسبب هجمات الحوثيين.

وتتصدر أبو ظبي السباق في مصر، في حين كانت المملكة العربية السعودية ودول أخرى أكثر تحفظاً. وعلى الرغم من تعهداتها باستثمارات بالمليارات في عام 2022، لم تبرم الرياض حتى الآن سوى صفقة لشراء حصص الشركة المصرية عبر صندوق الثروة الخاص بها. وانسحبت من المحادثات بشأن أحد البنوك الكبرى بعد خلاف حول تقييمه.

وفي حين أن رأس الحكمة تعتبر صفقة جيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فهي تضمن الأصول الصلبة لدعم أموالها. وقال ريكاردو فابيان، مدير مشروع شمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية: «إنها أيضاً وسيلة لزيادة النفوذ على مصر». لكنه قال إنه من غير المرجح أن تغير مواقف القاهرة بشأن الأزمات في السودان وليبيا المجاورتين، حيث تختلف مواقف القاهرة مع الإمارات.

وقالت الوكالة إن عمليات الإنقاذ الخليجية ليست جديدة. وكانت المنطقة مانطاً منتظماً لمصر خلال الأزمات السابقة، بما في ذلك عام 2013 عندما أطاح قائد الجيش آنذاك السيسي بالرئيس الإسلامي محمد مرسي في أعقاب احتجاجات على مستوى البلاد ضد جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها. وتعارض الإمارات بشدة حركات الإسلام السياسي مثل جماعة الإخوان المسلمين.

ومع ذلك فإن ثمن الحفاظ على فكرتها عن الاستقرار آخذ في الارتفاع. بين عامي 2013 و2022، قدمت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت مجتمعة 34 مليار دولار لمصر في شكل منح نقدية وشحنات نفط وودائع البنك المركزي، وفقاً لبيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. وفي عام 2024، من المقرر أن ترسل الإمارات أكثر من هذا المبلغ خلال شهرين فقط.

وفي المقابل، ربما تسعى أبو ظبي إلى القيام بدور فيما سيحدث بعد ذلك في غزة، القطاع الفلسطيني الذي تم تدميره في الصراع بين إسرائيل وحماس. أما سيناريو اليوم التالي - من سيحكم ويحافظ على السلام هناك عندما ينتهي الغزو الإسرائيلي - فهو موضع نقاش كبير. ولكن موافقة مصر، التي تتمتع بالحدود الوحيدة غير الخاضعة لسيطرة "إسرائيل" مع غزة والتي كانت بمثابة القناة للإغاثة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، سوف تكون ضرورية.

ومن بين القضايا المطروحة أيضاً مصير نحو 1.2 مليون فلسطيني محاصرين في مدينة رفح على الحدود المصرية. ورفضت مصر مراراً أي اقتراح بأن تقوم القوات الإسرائيلية بنقل أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى شبه جزيرة سيناء.

وعلى الرغم من أن الدعم المالي الضخم لمصر يخدم بوضوح هدف الإمارات العربية المتحدة المتمثل في احتواء مخاوفها الإقليمية الرئيسية - الاضطرابات الشعبية والإسلام السياسي - إلا أن المحللين يشككون في أن عملية صنع القرار في القاهرة سوف تتأثر كثيراً نتيجة لذلك.

وقالت ميريت مبروك، زميلة بارزة في معهد الشرق الأوسط ومقره واشنطن: «بالنسبة لمصر، التي تحافظ على خط دبلوماسي مستقل، فإن المساعدات المالية أو الاستثمار لا تترجم تلقائياً إلى نفوذ سياسي أو دبلوماسي أو مرونة».